الوجوه العشرة الحسان

في بدعية بيع ثياب حسّان

لفضيلة الشيخ

هشام بن فؤاد البيلي

فهذا الابتداع والاختراع والخروج عن طريقة السلف؛ كأحدهم مثلًا لما أرادَ جمع التبرعات لإخواننا في سوريا ودعا الناسَ إلى ذلك وحثهم على التبرعات.. والحثُّ على التبرعات والدعوة إلى ذلك أمرٌ يندبُ إليه الشرعُ، إذا كان بالطريقة الشرعية، وإذا كان في محله الشرعيّ، وإذا كانت الأموال تُقدَّمُ مع الدعوة إلى الله، وإذا قدّر أهلُ الحل والعقد أن هؤلاء يُعانون، وإذا أفتى العلماءُ بذلك، فالأمر إذا كان في محله فأمرٌ مُرغَّب فيه.

لكن إذا دعونا نحن إلى التبرع وغير ذلك فأي طريقة ندعوا الناسَ إليها؟! طريقةٌ شرعية، طريقة لا تخالف النص الشرعي، طريقة لا نخرج بها عن طريقة السلف إلى طريقة الغلو -والعياذ بالله-.

فرأينا بعضهم تُعرضُ ثيابُه بحضرته.. وأنا أعجب إن البعض يقول: لعله ما عَلِمَ. طب ما عَلِمَ حينما أُحضرتِ الأثوابُ، وجَهِلَ لما عُرضت أمامه؟!!

فلا تعتذر بما لا يصلح أن يكونَ عذرًا، ولكنْ اِتْبَعِ الحقَّ، وانصح للمخطئ -إن كنتَ منصفًا صادقًا-..

فعرضَ ثيابه وعرض ساعته وعرض غترته وشاله للبيع، عُرض هذا بمحضره، فعُرض هذا، وهذا فيه من الشر ما فيه، ووجوهٌ عديدة ترد هذا المسلكَ في الشرع.

وليست المسألة هينة بل المسألة عظيمة؛ لأن العدولَ عن طريقة السلف -يا أحبتي- أمرٌ خطيرٌ -ولو استحسنتَ ذلك، ولو ظننته أمرًا يسيرًا-؛ فإن العلماءَ لهم المسالك التي ينبغي أن تُراعَى، ولابد أن نسلكَ مسالك العلماء.

ولهذا كان السلف الصالح -رحمهم الله تعالى- يطلبون الهدي قبل العلم، لابد أن يكون سمتي، طريقتي، منحاي، منهجي، أن يكون على طريقة العلماء، إذا دعوتُ إلى الخير فلابد أن يكون على طريقة العلماء؛ لأننا مُتعبَّدون باتباع السلفِ غايةً ووسيلةً، وباتباع الشرع فيما نرنوا إليه من غاية ومن وسيلة.

وهذا الأمر محظور من جهاتٍ عديدة..

الوجه الأول: مبحث التبرك:-

فإن هذه الثيابَ ما عُرضتْ وبُذلَ فيها هذه الأموالُ كلها إلا لظنٍّ فضيلةٍ فيها، ولو لم يقصدها صاحبُ الثيابِ لجهلٍ عنده، ولكنّ الذي يأخذ هذه الثياب بهذه الأثمان ماذا سيصنع فيها؟ سيضع هذه الثياب ويقول: هذه ثياب فلان ابن فلان، وسيبقى.. ويقول لأولاده: هذه ثياب فلان، ولمن يزوره: هذه ثياب فلان، وربما لبسها إذا مَرِضَ؛ ظنَّ فيها الشفاء، والجهلُ معروف.. وقد يقول البعض: هذا صعب!

الإسلامُ لما نهى عن الصور؛ لأنها ذريعة للشرك ووقع الشرك بالتصوير، ولهذا النبي حسم المادة في عصور الصحابة، النبي -صلى الله عليه وسلم- كما عند مسلمٍ لما دخل عند عائشة -رضي الله عنها- فوجدها وقد علَّقت نُمْرُة، فغضب النبي -صلى الله عليه وسلم-. فقالت عائشة: يا رسول الله، أستغفر الله وأتوب إليه، ما الذي جرى؟! فقال: (**ألا تعلمين أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلبٌ أو صورة؟**) قالت عائشة -رضي الله عنها-: فأنزلته فقطعته فجعلته وسادتين لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

لماذا هذا؟! لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يسد البابَ؛ حتى لا يحصلُ غلوٌّ بهذه الصور يومًا ما فتعودُ عبادةُ الأوثان.

ولهذا جاء عند مسلمٍ أيضًا أن عليًا -رضي الله عنه- قال لأبي الهيَّاجِ: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ ألّا تدع صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلا سوّيته.

لماذا هذا؟! لماذا تُهدم القبور لتسوَّى بالأرض؟! لماذا تُطمس الصور فلا تبقى صورة؟!

من أجل سد باب الخطرِ لأنْ تُعبدَ هذه الصورُ ويحصلُ الغلوُّ فيها.

ولهذا قولُ صاحب الثياب أيضًا: بأن الصحابة قد دخلوا مصر ولم يهدموا هذه الأهرامات وغير ذلك.

فإننا نطالبه أنْ يأتي بدليل على هذا، أن هذه الصور كانت موجودة ورآها الصحابة، أو أنهم رأوها وقدروا على إزالتها ولم يفعلوا.

ولو أنهم رأوها وقدروا على إزالتها ولم يفعلوا فالحجةُ في قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ليست في قول أحد.

فماذا الظن بالصحابة؟! أن يتركوا الأوثان؟! أن يتركوا الأصنام؟! وهل بُعث النبي والصحابة إلا لهدم الأصنام والأوثان؟!

ولهذا كان أول ما فعله النبي حين دخل مكةَ، ماذا؟! أنْ حطّم الأصنامَ وهو يقول: **(وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا)**. [الإسراء: ٨١].

ولهذا يقول عليٌّ: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ فما الذي بعثه عليه النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!

هذا الأمرُ: طمس الأصنام، طمس الصور. فكيف يُقال إذًا: بأن الصحابة دخلوا وتركوا هذا؟!! أو قدروا عليها؟!!

لو افترضنا أنهم رأوها، فما قدروا على إزالتها كما ذكر ابن خلدون في أنه قد حاول بعض الأمراء زمانًا ما أن يهدمَ هذه ولم يستطع.

فالأمرُ الأولُ: مبحث التبرك بالآثارِ، والواجبُ أن ندفعه عن الأمّة -ولو لم نقصد-، الواجبُ أن ندفعه عن الأمّة؛ فإن النظر ليس إلى القصد وإنما النظرُ للاتباع، النظرُ إلى السُّنة، النظرُ إلى المسلكِ، النظرُ إلى الفعلِ؛ فإن الفعل إذا كان مخالفًا للشريعة فلا يشفع لصاحبه حسنُ القصد أو غياب القصد عنه..

لاسيما وأن هذا الأمر قد تكرر من قبل، فقد تكرر في مواضع عديدة وفي أماكن عديدة هذا الأمر من هذا الرجل.

فمبحثُ التبرك معروفٌ عندنا، أهل السنة والجماعة لا يرون تبركًا بآثارِ أحدٍ أبدًا إلا ما كان من آثار النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فقط النبي -صلى الله عليه وسلم- هو الذي يُتبرك بآثاره إذا عُلم أنها من آثاره، وعلى هذا أدلة كثيرة جدًا في السنة، منها ما جاء عند مسلمٍ أن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- كانوا إذا جلس النبي يحلق رأسه التفوا حوله فما وقعت شعرة إلا في يد أحدهم أو في حِجره، وأيضًا لّما حلق النبيُّ رأسه ودفع نصف الرأس إلى أبي طلحة والنصف الآخر قال: وزِّعه بين المسلمين.

وما جاء أيضًا عند البخاري أن أم سليم كانت تأخذ العرق من بدنه -صلى الله عليه وسلم-، وغير ذلك من الأحاديث ففيها التبركُ بآثاره -صلى الله عليه وسلم- فقط.

أما التبركُ بآثارِ غيرِه: فأين التبرك بآثار أبي بكر؟! أين التبرك بآثار عمر؟! أين التبرك بآثار عثمان؟! أين التبرك بآثار عليّ؟! رضي الله عنهم.

فالتبركُ بذاتٍ -شخصٍ- لا يكون إلا بشخص الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

أما التبركُ بفعلٍ؛ أي: التبرك بحضور العلماء، بحضور مجالس العلماء، بغير ذلك، فنعم.. فلا شك أن حضور مجالس أهل العلم يحصل بها نفعٌ عظيم.

هذا هو الوجه الأول في الرد على هذا الأمرِ أنه يُبحث أولًا في مسألة التبرك فإنها حاصلةٌ..

ولهذا قال بعضُ الإخوة لبعض الناسِ: تخيل أن هذه الغترة عُرضت بعشرين ألفًا، قال: وَلَوْ!! هذه تساوي مليونًا أصلًا!!

لماذا -يا إخوان- تساوي مليونًا؟ ولماذا تساوي العشرين ألفًا؟ لأنه يرى أن فيها لاسيما ونحن نتعامل مع مَن؟ مع جهال، نتعامل مع جهال، نحن نتعامل في عصرٍ اليوم تُعبد فيه البقرةُ!! ويُعبد فيه الفَرْجُ!!، فلابد أن نسد الذرائع التي سدها النبي -صلى الله عليه وسلم-.

الأمرُ الثاني: الغلوُّ في الذات:-

فإن هذا الشخصَ ما عرضَ ثيابه إلا وهو يعلمُ أن الناسَ يقدِّرونه تقديرًا خاصًا يستوجبُ شراءَ ملابسه ولو بأبهظ الأثمان.

ولهذا لماذا لم يعرضِ الذي عرض الثياب لماذا لم يعرض ثيابه هو؟! لماذا عرض ثياب الشيخ ولم يعرض ثيابه هو؟!

لأن الناسَ لا يتعلقون بهذا الشخص إنما يتعلقون بالشيخ، فهو يعلم أن الناس إنما ينظرون إلى ذاته نظرةً معينةً وينظرون إلى شخصه نظرةً معينة، فبدلًا من أن يسد البابَ عنه ويسلك ما سلك السلف من البعد عن هذا؛ من البعد عن التعلق بالشخص والذات..

الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- لما جاءه رجلٌ وقال: الإمام أحمد، الحمدُ لله الذي أحياني حتى رأيتكَ. فقال أحمدُ: مَن أنا؟ مَن ذا؟ ومعروفٌ مسلك الأئمة -رحمهم الله تعالى- في ذلك.

فإذًا الغلو في الثياب -وهذا نوعُ تبرك-، الغلو في الذات؛ لأن هذه الذات وحدها هي التي يمكن أن يُباع ثيابها بكذا وكذا وكذا وكذا.

الأمرُ الثالثُ: أن هذا عدولٌ عن طريقة النبي والصحابة:-

ولنسأل هذا الشيخَ وغيره ممن سيقلده، نسأله: هل لما كان النبي يريد أن يحثَّ على الصدقة كان يعرض ثيابه؟! مع أننا نعلم أن ثياب النبي يُتبرك بها، فلماذا لم يعرض النبي -صلى الله عليه وسلم- ثيابه يوم جيش العسرة وهو يحث الناسَ على الصدقة هنا وهناك؟!! لماذا ما قال: مَن يأخذ ثيابي بكذا؟! مَن يأخذا نعليّ بكذا؟! مَن يأخذ سواكي بكذا؟! مع أن الصحابة يتقاتلون على هذا، لكن هل فعله النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!!

فإذا لم يفعله النبي، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، فلماذا تفعله أنتَ؟!!

لماذا تفعله أنتَ -إنْ كنتَ متبعًا لطريقة السلف-؟!!

واحذر أن تقول: هذا من العادات أو هذا من الأمور التي لا تعلق لها بالشريعة!!

إذن أنت لم تفهم شريعة رب العالمين، ولم تفهم مسلك الصحابة والعلماء أصحاب الرسوخ والعلم والديانة؛ فلم يكن هذا مسلك النبي، ولا مسلك أحد من الصحابة، ولا مسلك أحد من العلماء، ولا مسلك أحد من الأئمة المعروفين..

أعطني أيها الرجلُ على مدار أربعة عشر قرنًا باعَ عالمٌ ثيابَه!! -تحت أي سببٍ من الأسبابِ-.

أعطني على مدار أربعة عشر قرنًا مَن مِن العلماء أرادَ أن يحثَّ على كذا -على الصدقة- فباعَ ثيابه بأبهظ الأثمان!!

إن قال: واللهِ هذا بيعٌ وشراء!! هذه تكون مصيبة طبعًا؛ لأنها ليست بيعًا ولا شراءً..

ليس المقام -يا فضيلة الشيخ!!- مقام حَرَاج، مقام أسواق، ومقام بيع، أنتَ لست تاجر ثياب!!، إنما أنتَ عارضٌ أمرًا تعلم أنّ الأمّةَ وأن مَن أمامكَ ينظرُ إليه نظرة خاصة: ثياب فلان!!

والأمرُ الرابع: أنّ فيه تزكيةً لنفسكَ:-

والله يقول: (**فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ**) [النجم: ٣٢]؛ لأنك ما عرضتَ ثيابكَ إلا لأنك ترى لنفسكَ مقامًا معينًا يقتضي أن يُباع ثيابُك بكذا وكذا، فهذه تزكيةٌ، ولم يكن هذا من طريقة الصحابة ولا من طريقة سلف الأمة؛ فإنهم كانوا يبتعدون عن هذه التزكية بكل ما يملكون (**فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**) [النجم: ٣٢].

فلا يجوز للإنسان أن يزكي نفسه إلا على مقتضى شرعي يقتضي نصرة الدين كما كان عثمان يفعل، ولهذا أخرج البخاري مُعلّقًا أن عثمان قال هذا، قال: ألم يقل النبي -لما أحاط به الثوار وأرادوا قتله وأراد أن يدفعهم- رضي الله عنه- بالأسهل، فقال: ألم يقل النبي -صلى الله عليه وسلم-: (**مَن اشترى بئر رُومَة، فله الجنة**). فقلتُ: أنا. ألم يقل النبي -صلى الله عليه وسلم-: كذا وكذا وكذا، إلى آخرِه؟

أرادَ أن يدفعهم، زكَّى نفسه، أراد أن يدفعهم، وأخبر ما جرى من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وليس لأنه يتعالى على الخَلق.

الأمرُ الذي بعد ذلك.. وهو الأمر الخامس: هذا فيه تقليدٌ للعصاةِ والمجرمين بل والكفار غير المسلمين:-

وقد نُهينا أن نتشبه بهؤلاء، فمسلكُ بيع الثياب مسلكُ مَن؟!

مسلكُ مَن اشترى منديل (كوكب الشرق)؟!! [كلام غير مفهوم]

ومسلك الذي اشترى الغطاء الذي كان على رأس المرأة في البرلمان التركي؟!!

ومسلكُ الذي اشترى ثياب الأميرة فلانة؟!! وسيارة الأميرة فلانة؟!!

مسلكُ مَن يا فضيلة الشيخ؟!! مسلكُ مَن هذا؟ مسلكُ مَن؟!! والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول في الحديث الحسن: (**مَن تشبّه بقومٍ فهو منهم**). وقد نُهينا عن اتباع سبيل المجرمين وسبيل أصحاب الجحيم، أفنأتي نعلِّم أمتنا هذا؟!!

ولهذا أسألك سؤالًا -كما سألتك وقلتُ: أعطني على مدار أربعة عشر قرنًا عالمًا واحدًا فعل ذلك واقتديتَ به أنتَ- أنا أسألك الآن، أقول: مسلكُ بيع الثياب هذه، مسلكُ مَن؟! أجبنا -هدانا الله وإياك- مسلكُ مَن؟! وقد نُهينا عن اتباع سبيل أصحاب الجحيم.

الأمرُ السادسُ: أن هذا طريقة أهل الأهواء والبدع من الصوفية وغيرهم ممن يدعون الأمة إلى التبرك بالآثار:-

فنحن إذًا بين اتباع منهج غير المسلمين واتباع منهج أهل البدع، وأنتَ تعلمُ جيدًا قيمة ثياب هؤلاء -أهل البدع من الصوفية وغيرِهم- قيمة ثيابهم وقيمة آثارهم، وكيف أنه يُقام لها الموالد ويُحتفل فيها الاحتفالات.

وإذا كنتَ تقولُ: بأنك على طريقة السلفِ، فإن أعظمَ ما يكونُ في طريقة السلف سدُّ الباب إلى الوقوع في الشرك.

ولهذا جاء في الأثر، أثر ابن مسعود -رضي الله عنه- لما دخل فوجد في عنق امرأته خيطًا أو كذا، قال: ما هذا؟ ثم قطعه. قال: إن آل عبدالله لأغنياء عن الشرك.

لسنا الذين نعلِّم الأمّة الغلو في هذا، وأنا أعلمُ جيدًا أن هذه الردود لو تُسمع، سيُقال: هذا تكبيرٌ لحجم المسألة!!، هذا كذا، هذا كذا، إلى آخرِه.

ولكن مَن أدرك طريقة السلف وعلم حقيقية التوحيد أدرك ذلك جيدًا.

الأمرُ السابع: أن هذا فيه من التأثير على عقول الحاضرين بالإرهاب الفكري والاعتقال الفكري ما جعل هؤلاء لا يُنكِرون شيئًا:-

مَن يجرؤ على الإنكار؟! لقد حصلَ هذا بمحضره، أين المُنكِر؟! لا يمكن. لماذا؟ لأن هذا هو الشيخ!! الإمام!!، لا أحدَ يُنكِر!!

فلم تعد المخالفةُ مخالفة شخصٍ بل صارت المخالفةُ مخالفةَ مجموعٍ، وهذا واضحٌ جدًا أصلًا في أن كل ما يقوله هذا الرجل يتبعه الناسُ عليه في قناته وفي غيرهم، فإنْ قال: نخرج إلى الساحة، وننزل إلى الميدان. فالكل يريد النزول إلى الميدان. وإذا قال: نقف، والأحزاب حرام، ونريد أن نترك السياسةَ وأن نعلِّم الأمة كذا وكذا، ونريد أن تبكي العيونُ، ونريد أن نعودَ إلى القرآن..

لماذا؟!! وما الضررُ في السياسة -لو كانت السياسةُ شرعية-؟!

أنتَ أنزلت الأمة إلى ساحة السياسة، ما الضرر في ذلك -لو كانت سياستك سياسة شرعية-؟!!

فإن السياسةَ الشرعية لا تمنع بكاءَ العين، ولا دمعَ العين، ولا قشعريرة الجلد، ولا رقة القلب..

ألم يكن النبي السياسي الأول؟! ألم يكن أبو بكر السياسي الثاني؟! فما بكت الأمة بكاءَ النبي، وبكاء أبي بكرٍ، وبكاء عمر، وبكاء عثمان..؟!!

قل: لقد ضللتُ الطريق. قل: لقد انحرفتُ بالأمة وتبعتني الأمّة.. هذا الواجبُ عليك.

ثامنًا: فإن هذا فيه فتحُ البابِ للتقليد والاقتداء بك:-

فإن الناسَ كأسراب القَطَا، أتباعُ كل ناعقٍ، وبعضُ الناسِ يظنون بأهل العلم خيرًا، فإذا فعل الواحد شيئًا تبعه الناس، فهذا فتحٌ للباب..

ولهذا بلغني أن أحدهم باع قلمه بستة آلاف!! وهذا الخبر تُدول بعد هذا، رجلٌ آخر باع قلمه بستة آلافٍ!! ويا تُرى الأمر يبدو سيكون سنةً في الجميع.

العجيب أين مَن أنكر؟!

الأمرُ التاسعُ: ونحن نجمعُ الأموالَ لأهل سوريا:-

إن حاجةَ أهل سوريا إلى علم وفقه مسألتهم أعظمُ من الحاجة إلى الأموال التي تُبذَلُ.

إن أهل سوريا يحتاجون إلى أن يعلموا قضيتهم، وأن يعلموا دينهم، وأن يُذكَّروا ربهم، وأن يعودوا جميعًا إلى الله -عز وجل- ويقفون في خندق العبودية..

نريد أن نقول لهم: لا تكونوا أمثالنا، اشتغلتم بسياسةٍ عفنةٍ أو أو إلى آخره، فنذكِّر أهل سوريا بالدين، ولنذكِّر أهل سوريا بفقه المرحلة، فهل حصلَ ذلك؟!

الأمرُ العاشرُ: أن هذه لم تكن من الرجل زلة طارئة وإنما هذا سبيلٌ مشى عليه كثيرًا جدًا، مما يدل على أن الرجلَ متذبذبٌ في رأيه، متذبذبٌ في مسلكه:-

لقد دعا أمةَ مصر إلى النفقة وإلى الاجتماع؛ حتى ننفق وحتى وحتى إلى آخرِه، ثم ماذا بعد ذلك؟! أين ذهبتْ هذه الأموال؟! وأين ذُهب بها؟! وأين؟ وأين؟ وأين؟ وأين؟ ما مصير تلك الأموال بعد ذلك؟!!

إذًا نحن نحتاج أيضًا إلى هذا، لا نريد أن ننزلَ الأمة الساحة ثم نقول: أخطأنا!! نجمع كذا ثم نقول: أخطأنا!! فالأمرُ ليس أمرًا واحدًا.

هذه عشرةُ أمورٍ في الرد على هذا -وغيرها لو استطردنا الكثير- نسأل اللهَ أن يهدي الجميعَ لما يحب ويرضى.

وفرَّغه/

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد المصريّ

٢٩ رجب ١٤٣٤ هـ، الموافق ٨/ ٦/ ٢٠١٣ م